

التنظيم الإداري في عهد الحماية الفرنسية بمنطقة زرهون 1939 — 1911

بوشتي بوعسرية
كلية الآداب — مكناس

كانت منطقة زرهون قبيل احتلال القوات الفرنسية لمدينة مكناس سنة 1911 تابعة من الناحية الإدارية بصفة مباشرة لباشا مدينة مكناس، حيث كان الشيوخ صلة الوصل بين الرعية والحكام، إضافة إلى قائد متميز بمدشر بني عمار، ولم يتغير التسيير الإداري بعد سنة 1911، علما بأن تأثير الباشا على سكان زرهون بدأ يتقلص نظرا لتدخل الإدارة الفرنسية في تولية القواد والشيوخ الذين كانوا يمثلونها عمليا، رغم كون ظهائر تعيينهم كانت تصدر من السلطان، ولم تدم هذه الوضعية إلا بضعة أعوام؛ ذلك أن الجهاز الإداري بزرهون لم تعد له أدنى صلة بباشا مكناس لامن قريب ولامن بعيد، ذلك أنه في نهاية سنة 1918 وبداية عام 1919 عمدت السلطات الفرنسية إلى تغيير التنظيم الإداري بزرهون وقسمت المنطقة إلى قيادتين، الأولى شمالية والثانية جنوبية مع ما يتبع كل قائد من شيوخ ومقدمين، وعينت لكل واحد منهما المداشر التابعة له. ولم يكن العامل الجغرافي وحده المتحكم في هذا التعيين.

وتعاقب مجموعة من القواد على القيادتين المذكورتين في الفترة الممتدة ما بين 1911 و1939، بلغ عددهم أربعة بمعدل اثنين على رأس كل قيادة، إضافة إلى قائد بني عمار، كما أنهم لا ينتسبون جميعا إلى منطقة زرهون، وزاد هذا التنظيم في تسليط قمع المسؤولين الفرنسيين على الأهالي بواسطة هؤلاء القواد الذين بالغوا في استعمال نفوذهم لفائدة الإدارة الفرنسية وخدمة لمصالحهم الخاصة، دون أن

يكون للسكان القدرة الكافية على مجابهتهم أو التمرد عليهم ماعدا بعض الشكايات التي وجهوها للسلطان أو للحاكم العسكري لاقليم مكناس.

التسيير الاداري بزرهون قبيل الاحتلال الفرنسي

تنقسم قبيلة الزراهنة من الناحية العرقية إلى نوعين رئيسيين من السكان :

— أهل الريف بزرهون الشمالية.

— باقي السكان العرب بزرهون الجنوبية.

ولم يكن هذا التقسيم البشري والجغرافي يتحكم في التوزيع الإداري، قبيل 1911، ذلك أن سكان زرهون كانوا في عهد المولى عبد العزيز تابعين إداريا لباشا مكناس بنعيسى بن حم الدراوي الذي كان بمثابة قائد عليهم، وتم تعويضه بسي عبد الكريم بن محمد الشرقي الذي انتقل إلى فاس، فحل محله حدو بليماني الذي كان خليفة في بني عمار(1).

وكان التقسيم الإداري في هذه الحقبة يضم قيادة حُدُو بليماني في مدشر بني عمار، وقيادة عمر التالغزي في تالغزة، ومشیخة قاسم قطيرة في مدشر لمغاصيين(2).

قيادة حدو بليماني : تولى القيادة في عهد م. عبد العزيز واحتفظ بمنصبه خلال حكم م. حفيظ وقد دعمه المدني الكلاوي في قيادته، الصدر الأعظم في مخزن م. حفيظ، وكانت هذه القيادة تضم المداشر التالية : بني عمار، السخيرات بني مرعاز، آيت احساين، لخنادق، وعدد سكان هذه المداشر 630 نسمة يملكون 450 بندقية.

قيادة عمر بن العربي التالغزي : وتشمل المداشر التالية : تالغزة، القلعة، العامة، أولاد يوسف، موساوة وزاوية مولاي إدريس، وعدد سكان هذه القيادة 2520 نسمة يحتفظون بـ : 1530 بندقية.

(1) Service Historique de l'armée de Terre (S.H.A.T) château de Vincennes Paris 3H 1030
Tribu des Zerahna

(2) المصدر نفسه.

مشيخة قاسم قطيرة : ويوجد تحت نفوذ هذا الشيخ مداشر المغاصيين، حمراوة، بني وراد (به ضريح سيدي أحمد الدغوشي)، القليعة، بني راشد (به ضريح سيدي علي بن حمدوش) وبني جناد، وعدد سكان هذه المشيخة 410 نسمة يتوفرون على 135 بندقية.

نلاحظ من خلال هذا التقسيم الإداري أن أكبر عدد من السكان بقيادة تالغزة لأنها تضم التجمع الحضري الرئيسي في المنطقة والمقصود زاوية م. إدريس، يليهم في الدرجة الثانية سكان قيادة بني عمار، وأخيرا سكان مشيخة لمغاصيين، ونفس الترتيب بالنسبة لعدد البنادق التي توجد في حوزة بعض السكان، بحيث لا نكاد نجد مداشرا يخلو من مجموعة من البنادق، وليس الهدف من وجودها مواجهة سكان المداشر لبعضهم بقدر ما كان الغرض منها استعمالها في الصيد أو حراسة الماشية من الذئاب أو ألعاب الفروسية.

التسيير الإداري بزرهون 1911 — 1918

مباشرة بعد احتلال مدينة مكناس يوم 8 يونه 1911 تم تنصيب بنعيسى ابن عبد الكريم البخاري باشا للمدينة وقائدا على زرهون : «... ولما كان الغد قريء ظهير تولية بنعيسى بن عبد الكريم باشا على مكناس وزرهون وما أضيف إليهما...»⁽³⁾. وتخص الإشارة الأخيرة قبيلة دخيسة وجروان الشمالية وكانت مداشر زرهون التابعة لباشا مكناس هي : بني عمار، الخنادق، كرمة، بني مرعاز، لمغاصيين، حمراوة، بني وراد، القليعة، بني راشد، بني جناد، زاوية م. إدريس، فرطاسة ولقوار، وكان الخليفة للباشا على هذه المداشر المسمى عمر بن محمد الصنهاجي ومقره بزواية م. إدريس.

كما تم الاحتفاظ بقيادة حدو بليماني على المداشر التي كانت تحت حكمه سابقا، وبرز هذا القائد من خلال علاقته الوطيدة بباشا مكناس والمتمرد أحمد الريسوني

(3) ابن زيدان (عبد الرحمان)، جزء من مخطوط الاتحاف، ص. 38، الخزنة الحسنية تحت رقم 11769.

ملحوظة : عرف الأستاذ محمد المنوني بهذا الجزء من المخطوط في كتابه المصادر العربية لتاريخ المغرب، الفترة المعاصرة 1790 — 1930، ج 2، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة فضالة — المحمدية، 1990، ص. 212.

في الشمال، واكتشفت السلطات الفرنسية هذه العلاقة المشبوهة في نظرها في نهاية 1918 في ما أطلقت عليه «مؤامرة» باشا مكناس⁽⁴⁾ على سلطات الحماية، وكان من نتائج هذا الاكتشاف عزل الباشا وحدو بليمانى من منصبيهما وحجز ثروتهما والحكم عليهما بالسجن والنفي، وترتب عن ذلك إداريا إعادة النظر في تبعية منطقة زرهون لباشوية مكناس.

التقسيم الإداري بزرهون ما بين 1918 و 1939

مباشرة بعد تنحية باشا مكناس وإلقاء القبض عليه ونفيه إلى الجديدة، انتهت السلطات الفرنسية إلى ما يشكله أهالي زرهون من خطر عليها، نظرا للصلة الوثيقة التي تربطهم بمدينة مكناس، وبغض النظر عن الارتباطات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، فإن صلة الزراهرة بالمكناسيين لم تنقطع، بل إن العديد منهم استقر بمكناس واحتفظ بعلاقاته مع باقي أفراد أسرته بزرهون، كما كان الزراهرة يزودون المدينة بما تحتاج إليه من الزيتون والزيت وعنب المائدة والتين والمواشي، ويتعاون ما هم في حاجة إليه من المصنوعات كالآلات الفلاحية ولوازم البيت والمواد الغذائية المصنعة كالسكر... فهناك علاقات يومية ما بين الزراهرة وسكان مكناس وتجاوزت هذه العلاقات الميادين السالفة الذكر إلى المستوى السياسي، بل ونكاد نقول الوطني، لأن أقوى قوادهم شكيمة كان صلة وصل ما بين الباشا بنعيسى بن عبد الكريم وأحمد الريسوني بهدف التنسيق بين الطرفين للقيام بانتفاضة على الفرنسيين في مكناس وباديتهما الشمالية. ومما زاد في خطورة أهل زرهون أنهم لم يقطعوا الصلة بإخوانهم وأبناء عمومتهم في الريف، ويرجع تاريخ استقرار ثلة من أهل الريف بزرهون إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالضبط في عهد

(4) للمزيد من التفاصيل عن هذا الباشا والأحداث التي نسبت إليه في نهاية 1918 انظر :
أ) بوعسرية (بوشتي)، أحداث بوفكران بمكناس فاتح، ثاني شتبر 1937، دار المناهل للطباعة، الرباط، 1990، ص. 298، هامش 5.

ب) Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Archives Quai-d'orsay, Service Maroc
1917, 1940
Rapport du commandant Boissieux du 9.12.1918.

وقد بعث الجنرال ليوطي بهذا التقرير إلى وزير الخارجية الفرنسية بباريس بتاريخ 2 يناير 1919.

سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 — 1873)⁽⁵⁾ كما هو شأن بني توزين وغيرهم من القبائل الريفية وأشدّها بأساً بني ورياغل التي استقر بعض أفرادها بزrhoun. كما أن موجة أخرى من أهل الريف هاجرت قسراً إلى كتلة زرهون بعد فشل ثورة الشريف محمد أمزيان (1909 — 1912). وخلال الحرب الريفية الإسبانية — الفرنسية (1921 — 1926) شارك بعض الريفيين من زرهون في هذه الثورة كمتطوعين، وبعد هزيمة محمد بن عبد الكريم التحق العديد منهم بزrhoun.

هكذا كانت منطقة زرهون وبالأخص الشمال منها بمثابة مجال حيوي للريفيين في المنطقة الإسبانية، لذلك جاءت تخوفات المسؤولين الفرنسيين من هؤلاء السكان، فعمدوا إلى تضيق الخناق عليهم عن طريق تقسيمهم إدارياً قصد السيطرة عليهم وضبط تحركاتهم.

قسم الحكام الفرنسيون منطقة زرهون منذ بداية 1919 إلى قيادتين، الأولى بالشمال ومقرها زاوية مولاي إدريس، والثانية بالجنوب ومركزها مدشر لمغاصيين.

قيادة مولاي إدريس : تولى هذه القيادة كل من عمر بن محمد الصنهاجي (1919 — 1931) والغالي المرنيسي (1932 — 1953)، وهما من أصل فاسي.

حكم القائد عمر : ولد هذا القائد سنة 1870 بفاس، وينتمي إلى عائلة عريقة كانت منذ القديم في خدمة المخزن ؛ وقبل توليته القيادة، شغل عدة مناصب كخليفة لباشا مكناس بنعيسى بن عبد الكريم، وشيخ لزاوية مولاي إدريس لمدة سبعة أعوام⁽⁶⁾.

كان تعيين القائد عمر على رأس قيادة م. إدريس بتاريخ 20 يناير 1919 ووكّل إلى نظره حكم أزيد من ثلاثين مدشراً — إضافة إلى زاوية م. إدريس على ما تكتسيه هذه الزاوية من حرمة وقداسة عند أهل زرهون وغيرهم — وهي :

(5) HERBER (J), «Technique des poteries Rifaines du Zerhoun», *Hespéris*, volume 2, Année 1922, 3^e Trimestre, 1986, page 241.

(6) Ministère des Affaires Etrangères, Archives de Nantes... carton N°37, Direction des Affaires Chérifiennes (Maroc) (D.A.C.H).

Rapport du capitaine EMANUELLI, chef de l'Annexe de Meknès Banlieue du 25.12.1918.

فرطاسة، لقوار، بوعلسل، سيدي موسى، ظهر الخلف، ظهر بن عبد الله، دندنة، المشيخة، — صارت فيما بعد تابعة لقيادة لمغاصيين — الكيفان، ظهر الصفايح، بني عمار، العزابة، أولاد يوسف، السخيرات، الخنادق، بني مرعاز، كرمة مولاي بوغزة، آيت احساين، كرمة بنسالم، عزيز الصقلي، بوقنفود، تازة، بوقنفود بني وكيل، عين الاستعمار، بواخر عندالة، أولاد ميلود، الكوبعية، بني شكдал، بني موسى وبني معدان، وكان عدد كوانين هذه المداشر 4321⁽⁷⁾.

لم يكن القائد عمر شخصا محنكا في التسيير الإداري باعتبار تجربته السابقة، كما جاء في اقتراح إيمانويلي Emanuelli رئيس ملحقة أحواز مكناس ؛ ذلك أنه لم يمر عام واحد على تسلمه مقاليد القيادة وتعيينه بظهير في هذا المنصب حتى تسربت أخبار موثوقة عن ارتكابه لبعض المخالفات بشهادة وتأكيده حاكم إقليم مكناس العسكري الجنرال بوميرو Poeymirau (1916 — 1924) في رسالة له إلى المقيم العام بالرباط⁽⁸⁾. والمقصود بهذه المخالفات السماح للتجار ببيع كيس السكر بـ 46 فرنكا في م. إدريس في حين أن ثمنه في مكناس 38 فرنكا فقط، وأدين القائد بمسؤوليته عن هذه الزيادة خاصة وأنه كان يقوم بدور المحتسب، الذي كان من المفروض فيه أن يضرب على أيدي المتلاعبين بالأسعار. ويظهر أن القائد كان يحصل على نصيب من هذه الزيادة. وفي نفس الإطار أي الزيادة في المواد الغذائية، طلب المسؤولون من القائد أن يدفع لمكتب الشؤون الاقتصادية 3000 مد من الشعير بثمان 37 فرنكا للقنطار، لكنه كلف أحد التجار للقيام بهذه المهمة بزيادة فرنكين في كل مد يقدمها سكان القبائل دون مبرر. ونتيجة لهذه المخالفات وجه الصدر الأعظم محمد المقرئ نيابة عن السلطان مولاي يوسف رسالة شديدة اللهجة لهذا القائد، ومما جاء فيها : «محبنا خديم مولانا القايد عمر الصنهاجي... فقد بلغ العلم الشريف... أنك تغض الطرف عن بايعي السكر بالزايد على السعر المحدود له وأنتك وظفت على إيالتك قدرا من المال بغير موجب وقد استغرب مولانا... صدور هذا منك وعده من التهور... ويأمرك...

(7) Ibid, volume, N° 131, D.A.C.H.

(8) المصدر السابق، تاريخ الرسالة 1919/9/4 Carton, N° 37

بالانكفاف عن مثل هذه الفعاليات الرذيلة...»⁽⁹⁾.

من خلال هذه الرسالة يتضح أن القائد دشن عهد قيادته بالاعتناء على الأهالي في أرزاقهم وقوت يومهم، علما بأن مادة السكر ضرورية لعيش هؤلاء السكان إضافة إلى الشعير، وباقي الحبوب. فأغلب الزراهرة كان عيشهم اليومي الشاي والخبز نظرا لتدني مستواهم المادي، فمادة السكر حيوية بالنسبة للأهالي. وباعتبارها كذلك، كانت مستهدفة للزيادة.

وكان رد فعل السلطات الفرنسية على هذه المخالفة لا يقتصر على الإنذار أو التوبيخ، ولكن على تغريم القائد عمر. ولم يسع المخزن إلا الموافقة : «... وقد صدر الأمر بتدعيرك بألفين وخمسمائة فرنك لتكون على بال...»⁽¹⁰⁾.

يلاحظ من خلال هذه المخالفات التي ارتكبتها القائد عمر، أنه كان يتصرف وكأنه هو المصدر الأول والأخير للسلطة في قيادته، دون اعتبار لإدارة الحماية أو للمسؤولين المخزنين، كما أنه لم يكن كفؤاً في تسيير شؤون الأهالي والحفاظ على مصالحهم ولو ظاهرياً لكي لا يثيرهم على السلطات الفرنسية أو المخزنية. ومع ذلك فقد بقي في منصبه دون أن يتم عزله، بل على العكس من ذلك فقد منح مدالية فضة مذهبة (Vermeil) من وزارة الشؤون الخارجية سنة 1922، ودرجة فارس سنة 1925، والوسام العلوي من رتبة فارس سنة 1927.

تعددت تظلمات سكان مداشر زرهون التابعة لقيادة عمر الصنهاجي : من ذلك أنه في سنة 1924، وجه شرفاء مداشر كرامة عدة رسائل إلى المسؤولين الفرنسيين يشكون فيها من تصرفات هذا القائد تجاههم، نظرا لاستحواذه على أرض حبسية كانوا قد اكتروها منذ 15 مارس 1919 بظهير ملكي حصلوا عليه عن طريق وزارة الأحباس، بواسطة ناظر أحباس زرهون، وتعددت شكايات هؤلاء الشرفاء خلال هذه السنة⁽¹¹⁾ دون جدوى.

(9) يوجد نص الرسالة ب : Archives Nantes Carton N° 37.D.A.C.H Maroc

تاريخ الرسالة 18 حجة 1337 الموافق 4 شتنبر 1919.

(10) الوثيقة السابقة.

=

(11) قسم الوثائق الفرنسية بالخرزانة العامة بالرباط.

لم تعمل السلطات الفرنسية على إيقاف سطو القائد عمر على حقوق السكان، فأعاد هؤلاء شكوهم ولكن هذه المرة وسطوا أحد الشرفاء الدرقاويين واسمه محمد بن عبد السلام الدرقاوي الذي بعث باسمهم رسالة إلى هيو Huot مدير الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات بالمغرب، ومما جاء في هذه الرسالة : «... ثم إن حامله الشريف سيدي عبد الرحمن الوكيل وابن عمه مولاي علي قدما علي للدار البيضاء نائبين عن بقية إخوانهم الشرفاء الوكيليين بمدشر كرمة بزوهون مزاوكنين فينا... يطلبون من جلالكم — كذا — رفع الضرر عنهم وانتقالهم من قايدهم لقائد آخر... فإن قايدهم أضربهم وبالع في إذايتهم... وعليه فأني أرغب جلالكم في قبول مطلبهم...» (12).

. نقف، من خلال بعض ما جاء في هذه الرسالة، على أن سكان كرمة الخاضعين لحكم القائد عمر، بعدما لم يُستجَب لمطالبهم، وذلك باسترجاع أراضيهم التي كانوا ينتفعون بها ورفع الضرر عنهم، فضلوا الانتقال إلى حكم قائد آخر، لكن صيحتهم كانت في واد.

وتكررت مثل هذه الشكايات بقائد زرهون الشمالية، وهناك شكاية من قبل مجموعة كبيرة من سكان المنطقة وتحمل تفاصيل دقيقة عن المخالفات التي اقترفتها هذا القائد، رفعوها إلى مراقب الأشغال العمومية المسمى مارسى Marçais، ومما جاء في هذه الشكاية : «... فليكن في علمك السيد أنه أصبح بزوهون رجل مقطوع الرأس... ولما أخبروا القائد بذلك قال لهم هذا الرجل أحرق والحالة أنه تعامل بأصحاب الجريمة وقبض على هذه الوضة 2000 ريال...» (13).

Meknès-Banlieue. Autorités Indigènes : Caïd Omar Sanhadji 15 Avril 1932. =

ملحوظة : تواريخ هذه الرسائل 1924. 6.26

Plainte des chorfa

1924. 7. 5 de Kermet contre

1924. 7.21 le Caïd Omar

1924. 7. 8 Senhadji

1924. 7.12

1924. 7.19

1924.10.10

1924.10.18

(12) المصدر السابق، الرسالة مؤرخة بـ 5 جمادى 2 عام 1343 — موافق فاتح يناير 1925.

(13) المصدر السابق، تحمل هذه الرسالة عنوان : شكاية زرهون دون تاريخ وقعت بالبريد بمكناس =

لم يقتصر القائد عمر على الاعتداء على أرزاق السكان ولكنه أيضا كان يتستر على المجرمين بإيالته مقابل مبالغ مالية لا يقدر على دفعها إلا أعيان القوم أو اللصوص الذين شابت أعمالهم شبهات حامت حول القائد.

وحسب ما جاء في بعض الوثائق امتدت تجاوزات وفضائح هذا القائد إلى ممارسات لا أخلاقية جرت في داره كما جاء في نفس الشكاية السابقة الذكر : «... عند القائد المذكور امرأة بداره محبوزة — كذا — وولدت ولدا فقتل الولد ودفنه، هذه الواقعة وقعت عنده بداره...».

وعلى عادة كبار القواد «الإقطاعيين»، كان القائد عمر يحرم الفلاحين من القيام بأعمالهم الزراعية أو جني المحصول إلا بعد الانتهاء من الاشتغال في حقوله سواء بالحرث أو الحصاد أو «إسقاط» الزيتون : «ثقف أصحاب الزيتون على زيتونهم حتى فرغوا من زيتونه...»⁽¹⁴⁾. هذا النوع من السخرة كان يفرضه القائد سنويا، غير مبال بما يلحق محاصيل الفلاحين من الضياع والإتلاف بسبب تأخر جمعها في الوقت المناسب.

وتجاوزت تصرفات القائد عمر الخروقات المذكورة إلى التزوير والوقوف بجانب اليهود ضد المسلمين، فأنحاز بجانب أحد اليهود الذين ادعوا ديونا على الزراينة «... إن يهوديا يقال له ابن الصراف يدعي على قبيلة زرهون بأن له دينا وزور عليهم الرسوم وهم بريئون من ذلك، وهذا كله بخبر القائد لأنه عمل معه اليد فيما يصنع...»⁽¹⁵⁾. هذه المخالفات الأربع الواردة في هذه الشكايات تؤكد التصرفات اللاقانونية والتطاول على الأهالي وبلغ الأذى الذي ألحقه القائد عمر بالزراينة مبلغه من العنف لدرجة أنهم تمنوا — بما في ذلك من المبالغة — أن يجعل المسؤولين عليهم من يقتلهم ولا يخضعوا لهذا القائد وهو ما ختموا به شكايتهم : «... وعلى كل حال فلو جعلت علينا الدولة من يقطع رؤوسنا ويحرقنا بالنار بالمرّة،

= بتاريخ 25 فبراير 1928 كما هو مضمون عليها وأرسلها المفتش العام للشؤون الأهلية بالرباط إلى الكاتب العام للحماية بتاريخ 28 فبراير 1928 تحت رقم 123

(14) الوثيقة السابقة.

(15) الوثيقة السابقة.

لكان أحسن مما يصنع هذا القائد الجبار. ولقد عزم بعض الناس منا على القدوم لجناب السيد استيغ ورفع الشكاية له...

وهكذا توالى الشكايات بالقائد عمر لتتجاوز العامة من الأهالي إلى الشرفاء والأعيان الذين ملوا تصرفات هذا القائد التي أصبحت لاتطاق، ولم يكتفوا بطلب رفعها عنهم ولكن إقالته من منصبه وعزله وتولية قائد آخر مكانه يدير شؤونهم بنوع من المرونة، وهذه الخطوة الجريئة ما كان لأحد أن يقدم عليها لولا ما وصل إليه الحال من ظلم وقهر طال مختلف الشرائح الاجتماعية بزرهون الشمالية.

أمام هذا الاستنكار العام تحركت السلطة المخزنية هذه المرة في شخص الصدر الأعظم محمد المقرري، الذي بعث إلى القائد عمر رسالة توبيخ بعدما تأكد من مصداقية ما جاء في رسائل الزرانة التي تؤكد على سوء تصرفه وعلاقاته المشبوهة مع المعتدين على أرواحهم وأرزاقهم، ومما جاء في هذه الرسالة : «... وبعد فقد بلغ لشريف علم سيدنا... أن سيرتك خالطتها شبهة بسبب وقوع سرقة بإيالك فاستقبح أعزه الله ذلك وأمر دام علاه بتوبيخك على ذلك...» (16).

إن اللافت للانتباه بعد كل هذه الأخطاء التي اقترفتها القائد عمر، أنه لم يعزل من منصبه، وكأن السلطات الفرنسية صاحبة الحل والعقد كان يستهويها أمثال هؤلاء الحكام الذين كانوا ينكلون بالسكان لإرهابهم وبث الرعب في قلوبهم بغرض إلهائهم عن التفكير في مقاومتها، خاصة وأنها وجدت في هذا القائد وأمثاله في مناطق أخرى ضالتها، وذلك بإحكام قبضتها على الأهالي بواسطةهم وتبقى هي في منصب الحكم بين الطرفين الأهليين — الحاكم والمحكوم — علما بأن تعيين القواد كان يتم باختيار واقتراح من الإقامة العامة بالرغم من كون رئيسهم هو الصدر الأعظم، لكن تبعيتهم لإدارة الداخلية.

إن الدور الذي قام به القائد عمر الصنهاجي في الحفاظ على الأمن والدعم المطلق للسلطة الفرنسية كان مقابل إطلاق يده في منطقة حكمه لزيادة ثروته على حساب الأهالي، لأنه كان كغيره من القواد يدعم نظام الحماية (17).

(16) مرجع الهامش رقم 11، الرسالة مؤرخة بـ 2 مارس 1928.

(17) Archives de Nantes, Carton 37 D.A.C.H Maroc

ولم يسلم الأهالي من اعتداءات أبناء القائد عمر، كما حصل لـ : محمد بن محمد الإدريسي الشبيهي : «... أولاد القائد المذكور دخلوا إلى عرصته وقتلوا له 26 طيرا من الدجاج بالبارود ولما تشكى بهم إلى والدهم لم يرفع له رأسا وبسبب شكايته حقدوا عليه وترصدوه حتى غاب عن داره فتسور عليها ليلا ولد العامل محمد وابن أخيه سلام ويبد أحدهما مسدس مهددا به النساء إن تكلمن ونهبا له من صندوقه ألفي فرنك وأوقية من العنبر... فتشكى بذلك أيضا إلى العامل والحاكم وغاية ما أوجب به... أنه سيقع البحث في ذلك ثم... دخل أولاد العامل أيضا إلى جنانه وأفسدوا ما وجدوا به من عنب وحيث تشكى بهم إلى والدهم سبه سبا فاحشا...» (18).

وكان من نتائج هذا الحادث الاجتماعي أن طلق الشريف الشبيهي نساءه، وهذا النوع من التعدي الذي لحق أحد الأهالي من شرفاء البلد دون أن يجد آذانا من القائد الذي أطلق يده ويد عائلته في أعراض الناس والترامي على ممتلكاتهم واتلاف محاصلها، أقر به مراقب أحواز مكناس والجنرال حاكم الإقليم من خلال البحث الذي قاما به في هذه القضايا التي رفعها محمد الشبيهي إليهما بعدما لم يستجب الصدر الأعظم لشكايته. ومما جاء في تعليق الجنرال على ما ورد في رسالة المدعي : «... وإنني أنتهز هذه الفرصة لأخبركم أن القائد عمر تواردت الشكايات العديدة به وقد وبخ فيما قبل من لدن سعادة الوزير ولكن لازال متماديا في طغيانه... زد على هذا أنه توجد عداوة بين هذا القايد وبين قاضي إيالته... والحق يقال إن القايد طغى وتجبر وأكثر الهرج حوله...» (19).

= رسالة مؤرخة بـ 12 ربيع 2 عام 1349 الموافق 6 شتنبر 1930
ملحوظة : للمزيد من التفاصيل عن دور القواد في عهد الحماية انظر :
عياش (ألبير)، «النظام الجديد للحماية»، تعريب توفيق الشاهد، نور الدين سعودي، مقال
نشر بـ : الجسور (مجلة الفكر الديمقراطي الجديد)، العدد الخامس، السنة الثانية، خريف
1982، ص. 81 وما بعدها.

(18) المصدر السابق. Archives de Nantes.

كتب الرسالة يوم 7 أكتوبر 1930.

(19) الوثيقة السابقة.

يلخص هذا التقرير تصرفات القائد عمر وردود فعل السكان والصدر الأعظم، إضافة إلى صراعه مع القاضي الذي حاول أن يؤثر عليه في الأحكام التي كان يصدرها ولم تكن تروق للقائد.

وأمام تجبر القائد عمر دون رادع لم يجد بعض الأهالي من التجار بزاوية مولاي إدريس سوى مغادرة الزاوية مكرهين خوفا من ظلمه : «وكان من أجل مظاهر عدوانه أن طائفة من تجار مدينة زرهون منهم أولاد الحلو وابن جلون والأزرق والحاج عبد السلام المراكشي هاجرت إلى فاس فرارا من طغيان الطاغية عمر الصنهاجي...» (20).

وأمام كل هذه القرائن التي أدانت تصرفات القائد عمر لم يجد المقيم العام في نهاية المطاف مفرًا من عزله، فأعطى أوامره للمخزن بالموافقة على هذا القرار، ولم يكتف بالعزل بل طالب السلطان سيدي محمد بن يوسف بوضعه تحت الإقامة الإجبارية في مدينة مكناس. وبالفعل صدر الأمر السلطاني بتنفيذ ما قرره المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint (يناير 1929 — غشت 1933) وذلك في شهر غشت 1931 (21).

بعد التخلص من القائد عمر، أسندت قيادة زرهون الشمالية مؤقتًا للخليفة سي عبد الكريم بن محمد الشبيبي ريثما يتم اختيار قائد يحل محله بصفة رسمية. وكان من بين الأسماء التي رشحها المقيم العام لهذا المنصب بوشعيب بن القرشي الدكالي القائد وقتئذ بأحواز أكادير، والمكي بن محمد، والغالي المرينسي قائد أولاد غياب بالحيانية، وهو الذي وقع عليه الاختيار لتولية قيادة زرهون الشمالية. وأثناء عزل القائد عمر من منصبه بلغت ثروته من العقارات والزياتين والكروم في كل من م. إدريس ومكناس إضافة إلى ما كان يملكه في بورياح وزكوطه وبني جناد

(20) المصدر السابق : رسالة إلى السلطان سيدي محمد بن يوسف دون تاريخ بإمضاء : طائفة كبيرة من سكان زرهون.

(21) مصدر الهامش 11 رسالة المقيم العام بالمغرب إلى مستشار الحكومة الشريفة مدير الشؤون الشريفة تحت رقم 256. وصلت يوم 26 يناير 1932 في موضوع : عزل القائد عمر وتعيين الغالي المرينسي.

وحرارة وخمان وعين عليلو والتي بلغت سعتها الحرثية 300 مد، بلغت هذه الثروة 1800 كرمة عنب و1635 عود زيتون.

وخلال الإقامة الإجبارية لعمر الصنهاجي بمكناس توصل برسالة عزله من وظيفته. ومما جاء في رسالة الصدر الأعظم «وبعد، فقد عزلناك من الولاية عمن كان إلى نظرك من الزرانة ونأمرك بالبقاء بمكناس مثقفا وفق الصادر في ذلك حتى ينظر في أمرك...» (22).

ولم يدم مقام عمر الصنهاجي الإجباري طويلا بمكناس، لأن ابنه محمد كاتب الجهات الفرنسية المسؤولة واتصل ببعضها مستعملا جميع الوسائل لإطلاق سراح أبيه، فكاتب المراقب المدني بأحواز مكناس كونطار Contard للسماح لوالده بالعودة إلى أسرته وفك أسره الإجباري (23). لكن هذا المراقب لم يكن يملك الصلاحية لاتخاذ قرار من هذا النوع، فكاتب نفس الابن المقيم العام بالرباط في نفس الموضوع (24) فاستجاب لطلبه، مما جعل الصدر الأعظم ينفذ هذا القرار وذلك بتاريخ 15 رمضان 1351 الموافق 12 يناير 1933. فعاد عمر الصنهاجي إلى زرهون، وقد أثار هذا القرار دهشة وغضب سكان زرهون الشمالية واستغربوا للأمر خوفا من عودته إلى منصبه فرفعوا رسالة مطولة إلى السلطان سيدي محمد بن يوسف تحت إشراف الصدر الأعظم محمد المقرئ يترجمونه فيها عدم تعيين هذا الشخص ثانية قائدا عليهم. ومما جاء في هذه الرسالة «... يا جلالة الملك لا يخفى على اطلاع جنابكم العالي بالله ما قدمه ذالكم — كذا — الطاغية العنيد قائد قبيلة زرهون، سابقا، عمر الصنهاجي من أعمال غاشمة وما سامه أهل زرهون من ألوان العذاب من نهب واعتداء إلى سفك الدماء فقد سجلت له رقابة مندوبيتكم النزيهة صفحات سوداء جمعت إلى ألوان الظلم والعسف أشكالا من النهم على اختطاف أموال القبيلة وإفقارها حتى كانت القبيلة لذلك التاريخ تنعته بأنه قائد القوم إذا كان النهار ورئيس اللصوص إذا ما كان الليل — كذا —...» (25).

(22) المصدر السابق، الرسالة مؤرخة بـ : 24 رمضان 1350 الموافق 15 يناير 1932.

(23) المصدر السابق، تاريخ الرسالة 4 أبريل 1932.

(24) المصدر السابق، رسالة سرية رقم 1696 مؤرخة بـ : 15 أبريل 1932.

لخصت محتويات هذه الرسالة ممارسات عمر الصنهاجي كقائد على زرهون الشمالية وهي لا تحتاج في نظرنا إلى مزيد من التوضيح، بل نجمل القول أن الفترة التي قضاها عمر الصنهاجي على رأس قيادة زرهون الشمالية والتي تجاوزت العقد من الزمن تعتبر من أشد وأحلك الفترات في تاريخ هذه المنطقة المعاصر. وقد تنفس الأهالي الصعداء بتعيين القائد الغالي المرينسي عليهم الذي لم يكن بنفس الغلظة والقسوة وهو يمارس مهام القيادة.

القائد الغالي بن العربي المرينسي 1932 — 1953

يرجع أصل هذا القائد إلى مدينة فاس، وقد عين في منصب القيادة على رأس زرهون الشمالية خلفاً لسلفه عمر الصنهاجي، تبعاً لمراسلة⁽²⁶⁾ رئيس مصلحة المراقبة المدنية بالإقامة العامة في الرباط إلى السلطان سيدي محمد بن يوسف، وصدر عقب ذلك ظهير التعيين بتاريخ 2 فبراير 1932 وجاء في بعض فقراته : «خدامنا الأرضيين أهل زاوية زرهون وما أضيف إليها من الزراينة الذين كانوا إلى نظر عمر الصنهاجي... وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا القائد الغالي المرينسي وأسندنا إليه النظر في أموركم فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من الأمر والنهي في أمور خدمتنا...»⁽²⁷⁾.

ومن خلال ورقة المعلومات التي أعدها المراقب إيمانويل رئيس دائرة أحواز مكناس عن هذا القائد سنة 1934، فقد بلغت ثروته 150 هـ قدر ثمنها ب : 13 000,00 فرنك وبستانان، وثمنهما 50 000,00 فرنك والدور وعددها 5، ثمنها الإجمالي 580.000,00 فرنك ومن الدواب والمواشي من البغال وأنثى الخيل، والحياد، والحمير، والأغنام والمعيز والأبقار وثن الجميع 27 000,00 فرنك، هذا بالإضافة إلى قيمة مداخله السنوية وقدرت ب : 30 000,00 فرنك

(25) مرجع الهامش 20. Archives de Nantes. Carton 37 D.A.C.H.

(26) المصدر السابق، الرسالة مؤرخة ب : 26 يناير 1932 تحت رقم 256.

(27) المصدر السابق، وجد هذا الظهير مرفقاً بمراسلة مستشار الحكومة الشريفة إلى رئيس مصلحة المراقبة المدنية بالإقامة العامة بالرباط.

ونصيبه من مداخيل الترتيب، 30 000,00 فرنك ومن حقوق السوق Droits 5 000,00 de portes فرنك (علما بأن هذه الحقوق كانت غير موجودة قبل عهد الحماية).

ويظهر حسب هذه الثروة أنها متواضعة، ولكن الواقع يشهد أنها مهمة إذا علمنا أنه جمعها في ظرف سنتين، باستثناء ما كان يملكه من الدور، ثم إنه حمل معه من الأموال التي حصل عليها من منصبه السابق ما مكنه من شراء عقارات وزياتين وغيرها بزرهون، كما أنه — وكباقي القواد الآخرين — حصل على امتيازات مكنته من الزيادة في ثروته من ذلك أنه اكرى أرضا من إدارة الأملاك المخزنية بمكناس وحوز مدشر بني عمار والتي قدرت بـ 42 قطعة بثمان رمزي كما جاء في عقد الكراء : «ما بين إدارة أملاك المخزن الشريف النائب عنه أمين الأملاك المخزنية بمكناس... وبين السيد القائد الغالي بن العربي المرينسي بمولاي إدريس... وهذا الاكراء — كذا — وقع الوفق عليه لمدة من سنة واحدة تبدأ من فاتح أكتوبر سنة 1935 وتنتهي في 31 شتنبر سنة 1936، وذلك بوجيبة قدرها فرنك واحد» (28).

يوضح ما جاء في هذا العقد مدى التسهيلات التي كانت تعطى لرجال السلطة في البادية ممن يخدمون مصالح الإدارة الفرنسية أو المخزنية، واستفاد القائد الغالي من عدة أراضي منذ سنة 1935 بلغت مساحتها 412 هـ (29). كانت قيادة زرهون الشمالية الخاضعة لحكم القائد الغالي تنقسم إداريا إلى أربعة مشيخات موزعة على الشكل التالي :

1 — مشيخة م. إدريس : وعلى رأسها سيدي عبد الكريم بن محمد الشبيهي الإدريسي ويشغل في ذات الوقت منصب خليفة للقائد. وتضم هذه المشيخة

(28) نص العقد الأصلي يتوفر على نسخة ويتضمن أسماء البلادات 42 التي اكرهاها القائد الغالي من الأملاك المخزنية.

(29) المصدر السابق. مراسلة سرية من المراقب المدني رئيس دائرة المراقبة المدنية لأحواز مكناس إلى الجنرال قائد إقليم مكناس بتاريخ 5 يوليوز 1937.

1.144 دارا و 26 نواله وعدد سكانها 7.434 نسمة⁽³⁰⁾ موزعين كما يلي :

اسم الحي	عدد الدور	عدد النوات	عدد السكان	المقدمون
1 — سيدي عبد العزيز	109		630	الحاج بنعيسى
2 — بني يازغة	460		2 953	محمد بن هدي
تازكة	460		2 953	محمد بن هدي
صحراوة	460		2 953	محمد بن هدي
3 — خيبر	342		2 140	ادريس بن عبد الفضيل
4 — الحفيرة	233		1 711	محمد بن الهاشمي
المجموع	1 144	26	7 434	

2 — مشيخة بني عمار : وعلى رأسها إدريس بن محمد بلعيد العماري، وتضم 714 دارا و 482 نواله و 28 خيمة وعدد سكانها 8.257 نسمة موزعة على الدواوير التالية : بني عمار، أولاد يوسف، السخيرات، الخنادق، ظهر النسور، بني منصور، عزيز الحمرة، غمرة، بني وكيل، أولاد مهارش، الجرواني، رڭاني، بوقشوش، عين عليلو، ولاد الحاج.

3 — مشيخة أهل الريف : تحت نظر الشيخ محمد بن حمينة، وعدد دورها 1106، ونوالاتها 114، وخيامها 56، وعدد سكانها 8.730 نسمة موزعين على المداشر الآتي ذكرها : كرمة بنسالم، عين سي عمار، تازة، عين حجل، بومراق، أولاد القاضي، عين بزيز، آيت العشور، كرمة مولاي بوعزة، عزيز الصقليين، بوقنفود، عين البيضاء، دار بن عبد الله، سيدي موسى، بني مرعاز، جعادنة، المصامدة، ظهر الخلف، دندنة، بومندرة، الدكارة، لقوار، بوعسل، فرطاسة، بورياح والكيفان.

4 — مشيخة تادلة والبواخر : وعلى رأسها صالح بن المعطي التادلوي، عدد

Liasse N° 87 Meknès

Circonscription de contrôle civil de Meknès Banlieue

Tableau du commandant des Tribus, 1937.

(30) المصدر السابق.

ملحوظة : هذا الإحصاء خاص بسنة 1936 في حين كان عدد السكان 6951 نسمة سنة

1931 و 6291 نسمة سنة 1926.

منازلها 44، ونوالاتها 597 وخيامها 135، وسكانها 1967 نسمة موزعين على
المدائر التالية : بني زمور، كدارة، بني شكدةال، سماعلة، وبني معدان.

خلال الفترة الأولى من حكم القائد الغالي الممتدة من 1932 إلى غاية 1939
لم تسجل مخالفات ضارة في حق الأهالي من قبل هذا القائد لدرجة أنه لم نعثر
على وثائق تدينه من قبل السكان أو توبخه من جانب المخزن أو الإدارة الفرنسية.

قيادة لمغاصيين : بخلاف قيادة زرهون الشمالية التي تعاقب عليها قائدان لا
ينتميان إلى المنطقة، فقد تولّى قيادة زرهون الجنوبية قواد ينتسبون أصلا إلى زرهون
ومن أسرة واحدة بلغ عددهم ثلاثة. وسنقصر الحديث على اثنين منهم وهما :
القائد قاسم وأخوه القائد علال.

القائد قاسم بن محمد ولد قطيرة لمغاصي : 1921 — 1937

كانت منطقة زرهون الجنوبية قبل أن ترقى إلى مستوى قيادة، عبارة عن مشيخة
على رأسها الشيخ قاسم، كما يظهر ذلك من خطاب توصل به من ابن عمته يوم
30 ماي 1911 يخبره فيه بمرور محلة الفرنسيين من منطقة زرهون الشمالية متجهة
إلى فاس. وجاء في فقرات هذه الرسالة : «خالنا الشيخ قاسم بن الحاج محمد
الأولمغاصي... وبعد فحامله توجه رقااص لينظر محلة الفرنسيين... والتي نزلت
بمكناس وعليه فلا بد وجه معه رجلا من أصحابك ليرشده على الطريق...» (31).
وكان الصدر الأعظم المدني الكلاوي في مخزن م. حفيظ هو الذي اسند له هذا
المنصب (32).

وبعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب (30 مارس 1912)، احتفظ للشيخ
قاسم بوظيفته وكان تابعا لباشامكناس بنعيسى بن عبد الكريم البخاري

(31) نتوفر على نص الرسالة مصورة، مؤرخة بفتح جمادى 2 عام 1329 (موافق 30 ماي
1911) وهو التاريخ الذي سبق قصف القوات الفرنسية لمدر بني عمار (31 ماي 1911)
وهي في طريقها إلى فاس عبر فج زكوة لفلك حصار القبائل بقيادة بني مطير على مولاي
حفيظ.

ملحوظة : كاتب الرسالة : التهامي بناني.

(1911 — 1918)، وبعد سنة 1918 تمت ترقية هذا الشيخ إلى درجة قائد على نفس المنطقة واحتفظ بمدشر لمغاصيين كمقر لقيادته.

ولد القائد قاسم بالمغاصيين حوالي سنة 1868، وينتسب إلى إحدى عائلات الأعيان، وعند تولية القيادة كانت ثروته حسنة تضم مجموعة من الدور ومئات أعواد الزيتون وأراضي حراثية. أما من الناحية الثقافية فهو أُمي تماما وهذا لا يعرقل حيويته ونشاطه في تدبير شؤون المداشر التي كانت لنظره⁽³³⁾ وعددها عشرون وهي : تالغزة، العامة، القلعة، لمغاصيين، بني جناد، بني راشد، القليعة، بني ورا، حمراوة، موساوة، سيدي عبد الله بن تاعزيت، آيت احساين، الهاروش، الحبلين، الضريوات، كرمة الصفحة، سيدي قضاة، سيدي مجاهد،⁽³⁴⁾ إضافة إلى المشيخة، وكانت هذه المداشر تضم 2404 كانونا.

وكان عدد سكان زرهون بصفة عامة 22.000 نسمة سنة 1916⁽³⁵⁾، وأصبح عدد الأهالي في زرهون الجنوبية خلال السنوات التي أجريت فيها الإحصاءات الرسمية على الشكل التالي :

1926 : 12.952 نسمة

1921 : 15.669 نسمة

1936 : 15.783 نسمة⁽³⁶⁾

يلاحظ أن النمو الديمغرافي كان بطيئا خاصة ما بين سنتي 1931 و1936. ولا نجد تفسيراً لذلك البطء سوى انتشار الأوبئة وتفشي الأمراض الفتاكة التي

(33) الوثيقة السابقة الصادرة عن مصلحة الاستعلامات بملحقة أحواز مكناس بتاريخ 14 يونيو. 1921.

(34) المصدر السابق. Volume N° 131 D.A.C.H. Olivier, Mémoire sur l'Evolution.

(35) *Economique des Tribus de la Banlieue de Meknès depuis l'occupation française* (Zerhoun, Gerrouan du Nord, M'jat et Arab Saïs), Février - 1937.

(36) المصدر السابق.

ملحوظة : للمزيد من التفاصيل عن عدد سكان زرهون بصفة عامة يمكن الرجوع إلى :

LANCRE (P), «Répertoire Alphabétique des agglomérations de la Zone Française de l'Empire cherifien classées par Tribus et Fractions de Tribus d'après les Résultats du recensement quinquennal du Mars 1936 Page 778» in C.H.E.A.M, Paris N° 212-198.

أودت بحياة عدد كبير من السكان، ثم زادت هجرة السكان من زرهون الجنوبية إلى مكناس فرارا من ظلم القائد قاسم. وقد أضيفت إلى حكم القائد قاسم قبيلة دخيسة الموجودة جنوب منطقته بالسهل⁽³⁷⁾. وبذلك صار هذا القائد يمارس سلطته على أهالي الجبل والسهل في نفس الوقت. وصدر ظهير في هذا الصدد، ومما جاء فيه، «خدامنا الأرضين قبيلة دخيسة كافة... وبعد، فقدولينا عليكم خديمنا القائد قاسم الألفاضي وأسندنا إليه النظر في أموركم فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أوليناه من الأمر... والسلام. في 23 شوال عام 1339...»⁽³⁸⁾. كانت قيادة لمغاصيين تابعة لدائرة أحواز مكناس المعروفة ببيرو عراب ولذلك كانت تصرفات قواد هذه القيادة خاضعة للمراقب المدني مباشرة. لم يكن أولئك القواد سوى منفذين لقراراته التي كان الهدف منها بالدرجة الأولى ضبط السكان وتسخيرهم لخدمة الأهداف الاستعمارية أو مصالح القواد أنفسهم الذين استغلوا منصبهم، الذي كانوا يتوارثونه لزيادة ثروتهم. من ذلك أن ثروة القائد قاسم سنة 1934 كانت على الشكل التالي :

— 808هـ من الأراضي الزراعية وأشجار الزيتون قدرت قيمتها المالية بـ :
273.000,00 فرنك.

— 15هـ من البساتين التي تغل الخضر والفواكه وقيمتها المالية الإجمالية
27.000,00 فرنك.

— 6 منازل قيمتها 153.000,00 فرنك.

في حين كان يملك من الدواب : 16 فرسا ويعد ثمن الكل 320.00 فرنك.
ومن المواشي : 17 بقرة وثورا، قيمتها 20.000.00 فرنك و40 من الأغنام
وثنها 800.00 فرنك.

يضاف إلى ما سبق، دخله السنوي الخاص الذي قدر بـ 57.000.00 فرنك

Archives de Nantes. Carton N° 37 D.A.C.H

(37)

مراسلة L^t C^L Huot مدير الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات بالمغرب إلى مستشار الحكومة الشريفة، المدير العام للشؤون الشريفة بالإقامة العامة بتاريخ 24 يونيو 1921.

(38) الظهير المسجل في الوزارة الكبرى بتاريخ 25 شوال 1339 الموافق 2 يوليو 1921.

Archives Nantes Carton 37 D.A.C.H

ونصيبه من الترتيب وحقوق الأسواق وقدره : 25.000.00 فرنك⁽³⁹⁾.
ويضاف إلى هذه الثروة الرشوة التي كان يقدمها أعيان القوم وعامتهم، بغية قضاء
غرض معين كالإعفاء من الترتيب أو التخفيف من قيمته أو السجن أو الغرامات
المتنوعة أو من العمل في أرض القائد أو شق الطرق بين المداشر، وكانت هذه
الرشوة تدفع على شكل هدايا وبدون مناسبة.

تبدو هذه الثروة متواضعة ؛ لكن بالمقارنة مع الفقر المدقع الذي كان يعيش
فيه أهالي زرهون الجنوبية، فإنها أي — الثروة — جد طائلة خاصة وأن المنطقة
جبلية بالدرجة الأولى ؛ ثم إن المساحات الزراعية محدودة مما يعطي إنتاجا محدودا:
زد على ذلك ضيق المرعى الغابوي المخصص لقطيع الماشية. كل هذه العوامل كانت
وراء محدودية ثروة قواد لمغاصيين. أضف إلى هذا التبذير الذي كانوا يقومون به
سواء عند زيارة المسؤولين الفرنسيين إليهم أو زيارتهم لمكناس، كان أغلب سكان
القيادة وعددهم الإجمالي 2708 كانوا⁽⁴⁰⁾ يتعاطون للأشغال الفلاحية إما
كخماسة أو ملاكين لقطع أرضية صغيرة غالبا ما تغل الحبوب أو العنب أو بها
بعض أشجار الزيتون والتين، وبعضهم يعمل كفحامين بالرغم من الحظر المفروض
على قطع أشجار الغابة المستعملة في «الكوشة».

وصل عدد سكان قيادة لمغاصيين سنة 1937 إلى 11.400 نسمة بزرهون
الجنوبية و4370 نسمة بدخيسة⁽⁴¹⁾ أي ما مجموعه 15.761 نسمة موزعين
على 962 منزلا و971 نوالا و775 خيمة⁽⁴²⁾.

وكانت قيادة لمغاصيين مقسمة إداريا على الشكل التالي :

القائد : الحاج قاسم بن محمد ولد قطيرة.

الخليفة : علال بن محمد (أخوه)

(39) المصدر السابق. عنوان الوثيقة : Caïd El Hadj :
Kacem ben Mohamed de Zerhoun du Sud

تاريخ الوثيقة 3 نونبر 1934.

(40) المصدر السابق. Liasse N° 86 Meknès. Registe : Region de Meknès sept 1936

(41) المصدر السابق، Liasse N° 77 Meknès Juin 1937

(42) المصدر السابق Liasse N° 87 Meknès Tableau du commandement des Tribus 1937

ثلاث مشيخات وهي :

لمغاصيين وأولاد نصير : على رأسها الشيخ محمد بن علال لمغاصي وتضم اثني عشر دوارا : بني جناد، بني راشد، القليعة، بني وراد، حمراوة، لمغاصيين، موساوة، بوعقلة، المشيخة، آيت سيدي حساين، لحيليين، أولاد حسون، وعلى رأس كل دوار مقدم تابع مباشرة للشيخ، وعدد سكان هذه الدواوير 7.700 نسمة موزعون على 671 منزلا و309 نواله و116 خيمة، ولا تعني وجود هذه الأخيرة تنقل السكان، ولكن جميعهم تقريبا مستقرون.

تالغزة : وشيخها هو بوشتي بن ادريس وعدد المداشر التي يشرف عليها هذا الشيخ عشرة : تالغزة، القلعة، أولاد عبد السلام، العامة، سيدي مجاهد، سيدي قضاة، كرمة الصفحة، الضريوات، سيدي عبد الله، والمهاروش. وعدد سكان هذه المشيخة : 3693 نسمة يسكنون 281 دارا و472 نواله و11 خيمة. ونظرا لقلّة سكان بعض المداشر فإن أكثر من مدشر أحيانا كان يخضع لسلطة مقدم واحد.

دخيسة : شيخها هو خليفة بن سالم، يبلغ عدد دواويرها ثلاثة عشر : زيفر، بوعيش، مختار، أولاد حسين، زوالات، أولاد سعيد، أولاد عيسى بن سعيد، أولاد ميمون، زطوطن، أولاد رحو، أولاد حسون، لماغا، أولاد حم، والملاحظ أن حدود هذه المشيخة كانت تمتد إلى جزء من أولاد نصير فأصبح عدد سكانها 4.368 نسمة يسكنون في 10 منازل و190 نواله و648 خيمة، ولا يفهم من هذه الأرقام الأخيرة أن هؤلاء السكان كانوا يتنقلون بخيامهم باستمرار وأنهم من الرحل، ولكنهم على العكس من ذلك مستقرون داخل تجمعات بشرية فيما يعرف بالدوار ؛ لكن طبيعة سكّانهم كانت تعتمد في الغالب على النوايل والخيام.

القائد علال بن محمد لمغاصي (1938/3/5 — 1946/12/4)

لما اشتد المرض بالقائد قاسم : طرحت مسألة خلافته واختيار الشخص المناسب في نظر المسؤولين ليتولى قيادة زرهون الجنوبية ودخيسة، وكانت الاقتراحات التي تقدم بها المراقب المدني لأحواز مكناس في هذا الشأن لاختيار الشخص المناسب كما يلي :

— علال بن الحاج محمد لمغاصي الذي كان عمره 44 سنة، تقلب في عدة مناصب سياسية، كخليفة لأخيه القائد قاسم لمدة تناهز عشرين سنة كانت كافية لاكتسابه مهارة لممارسة السلطة في البادية، بالرغم من قلة ذكائه. ومع ذلك فهو نشيط وحيوي في مزاولة أعماله الإدارية فضلاً عن إخلاصه للسلطات الفرنسية الذي لا يشك فيه. وقد برهن على كفاءته في تسيير شؤون القيادة المزمع إسنادها إليه في السنوات الأخيرة بعد مرض أخيه القائد قاسم منذ سنة 1935 وبرهن على حنكة أيضاً خلال غياب هذا الأخير في الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، كما أن حالته المادية لأبأس بها تتمثل في 430 هكتاراً زراعية و110 إلى 120 هكتاراً من الحقول المزروعة بالزيتون و13 داراً بمكناس ولمغاصيين ومولاي ادريس وقطيع من الغنم يعد بالعشرات وسيارتين، كل هذه الثروة تبعد عنه التهمة — حسب المراقب المدني لأحواز مكناس — لاستغلال منصبه للبحث عن ممتلكات إضافية. لكن هذه الحجة مردودة وباطلة؛ ذلك أن هذا القائد كسلفه لم يأل جهداً في توسيع مداخله والزيادة في أملاكه ولو أدى الأمر إلى استعمال العنف وتشريد بعض عائلات الأهالي التي كانت تقدم له الرشاوي والأتاوات غير الشرعية أو القانونية خوفاً من إلحاق الأذى بها.

وعموماً وحسب وجهة النظر الفرنسية، فإن تعلق عائلة ولد قطيرة بحكومة الحماية وخدمة مصالحها يشفع لعلال أن يتربع على قيادة لمغاصيين دون غيره. وكان الحاكم العسكري لإقليم مكناس الجنرال كايو Caillaud⁽⁴³⁾ اقترح عدة أسماء لتولي هذا المنصب، من بينها الملازم أحمد بن محمد العموري أحد التلاميذ الضباط المتخرجين قبل ثلاثة عشر سنة من المدرسة العسكرية — الدار البيضاء — بمكناس، ولكن اختياره قائداً لزرهون الجنوبية قد يؤدي إلى عدم رضا السكان وتمردهم كما حصل سنة 1936 بجروان الجنوبية لما تم تعيين ضابط أهلي قائداً على القبيلة وهو لا ينتمي إليها، مما أثار احتجاج الجروانيين وشاركتهم في هذا الاحتجاج القبائل المجاورة لهم، فاضطرت السلطات إلى تسمية أحد أبناء القبيلة قائداً على إخوانه وأبناء عمومته. وقد تحدث أحد الأهالي من قبيلة دخيسة إلى المراقب المدني

(43) انظر ترجمته في رسالتنا السالفة الذكر، مرجع الهامش 4 (أ)، ص 202 وما بعدها.

بأحواز مكناس في شأن تعيين القائد الجديد عليهم خلفا للقائد قاسم، قائلاً : «لا نريد أن تعينوا علينا قائداً أياً كان... وليس أحد المتدربين (سكويلي)» (44).

ومن بين الاقتراحات الواردة في شأن تعيين خلف للقائد قاسم، (45) إما جمع زراهرة الجنوب والشمال في قيادة واحدة تضم 5225 كانونا (3509 بزرهون الشمالية، و1716 بزرهون الجنوبية) لكن هذا الجمع تحت قيادة الغالي الرئيسي الغريب عن المنطقة لا يراعي اللياقة اتجاه زراهرة الجنوب الذين يطمحون إلى تعيين قائد منهم يعرف مشاكلهم وهذا قد يؤدي إلى عدم رضاهم أو تمردهم، ويشاركهم في عدم الرضى هذا إخوانهم بالشمال الذين لم يقبلوا بالغالي الرئيسي إلا من شدة الظلم والقسوة التي مارسها عليهم سابقه.

ويتجلى الاقتراح الثاني في إلحاق قبيلة دخيسة وعدد كوانينها 746، إما بحكم القائد سيدي الشيخ بن النعيمي قائد عرب سايس ومجاط فتصبح قيادته تضم 2571 كانونا لعرب سايس و667 كانونا لمجاط و746 كانونا لدخيسة أي ما مجموعه 3884 كانونا، وهو عدد كبير بالنظر إلى شخصية هذا القائد المتواضعة، علماً بأن أهالي دخيسة لهم مزاج عربي مشترك مع عرب سايس مما يجعلهم أقرب إليهم ويتساكنون معهم في قيادة واحدة.

وأما الاقتراح الثالث فيقضي بإلحاق دخيسة بحكم القائد الحسين بن ناصر بجروان الشمالية وعدد كوانينها 2012 بعد ضم جزء من هذه القبيلة إلى جروان الجنوبية بقيادة بنعيسى بن محمد أوبردان التي كانت تتكون من 1769 كانونا، لكن ادماج قبيلة دخيسة في قيادة جروان الشمالية ذات الأصل البربري رغم احتكامها إلى الشرع الإسلامي يطرح بعض الصعوبات الإدارية والجغرافية. واعتباراً لكل ما سبق، بقي الاقتراح والحل المرضي يتجلى في تعيين قائد خلفاً للقائد قاسم، وتمت الموافقة على أخيه علال كما جاء في مراسلة مدير الشؤون

Archives de Nantes. Liasse N° 78 Meknès (44)

رسالة المراقب المدني رئيس المراقبة المدنية لأحواز مكناس إلى الجنرال قائد إقليم مكناس بتاريخ 30 دجنبر 1937.

(45) المصدر السابق. رسالة المراقب المدني لأحواز مكناس السيد أوليفي Olivier إلى الإقامة العامة بالرباط بتاريخ 21 يوليوز 1937 تحت رقم 4062.

السياسية إلى مستشار الحكومة الشريفة⁽⁴⁶⁾ ووافق المخزن على هذا التعيين وصدر بذلك ظهير السلطان بتاريخ 8 محرم 1357 الموافق 10 مارس 1938⁽⁴⁷⁾ يدعو زراهرة الجنوب وقبيلة دخيسة إلى طاعة قائدهم الجديد علال بن محمد ولد قطيرة المغاصي المزداد سنة 1893 الحاصل على وسام فارس من الأوسمة العلوية.

إن أهمية منطقة زرهون الاستراتيجية بحكم أنها مقدمة جبال الريف التي تحد سايس شمالا وأصل سكانها — خاصة شمالها — الريفي جعل الفرنسيين يولونها اهتماما متميزا — كما هو شأنهم مع باقي قبائل أحواز مكناس — خاصة وأن الأهالي ظلوا على صلة متواصلة مع إخوانهم وأبناء عمومتهم في الريف، فضلا عن اتصالات بعضهم بذويهم في مدينة مكناس. يضاف إلى ما سبق الإشعاع الديني الذي كانت تمثله زاوية مولاي ادريس وتأثير القيمين عليها في السكان الذي كان في أغلبه تأثيرا يميل إلى الهدوء ومُسالمة السلطة. لكن هذه الاعتبارات عمدت الإدارة الفرنسية إلى تقسيم المنطقة إلى قيادتين : الأولى شمالية والثانية جنوبية، نظرا لفرق المداشر على مدى طول وعرض كتلة زرهون، حتى تتمكن من إحكام قبضتها على الأهالي وتتبع حركاتهم وعلاقاتهم بالمقاتلين في الجبال الريفية ثم بداية انخراطهم في الأحزاب الوطنية فيما بعد. ولتحقيق هذا الهدف اسندت مهمة الإشراف على هاتين القيادتين لقواد اتصفوا بالغلظة والشطط في ممارسة مهامهم الإدارية مع مبالغة بعضهم في ذلك. وبالرغم من كل التجاوزات لم يحرك المسؤولون ساكنا إلا بعد خشيتهم من تفاقم الوضع الذي أصبح قابلا للانفجار ؛ إذ ذاك يعزلون القائد الطاغوي ليأتوا بآخر. قد يكون أقل تجبرا، في حين كان المخزن في موقف العاجز عن اتخاذ القرارات الجريئة في هذا الصدد إلا بعد دفعه من قبل حكومة الحماية المسؤولة عن التنظيم الإداري بالمملكة الشريفة.

إن القواد الذين تعاقبوا على حكم زرهون لم يكونوا في مستوى قواد آخرين بالمغرب سواء من حيث الثروة أو التسيير الإداري. وذلك راجع لطبيعة المنطقة

(46) المصدر السابق. Carton N° 37 D.A.C.H.

رسالة مؤرخة بـ فاتح مارس 1938 تحت رقم SCC/1. 0773.

(47) المصدر السابق. نص الظهير مترجم إلى الفرنسية. ولم تتمكن من العثور على النص العربي.

الجغرافية، ثم قلة السكان إذا ما قورن عددهم بقيادات أخرى في السهل. ومع ذلك فإن مكانة زرهون في السياسة الفرنسية حظيت باهتمام بالغ، لأن المنطقة بوابة الريف، وعلاقات السكان ما بين المنطقتين لم تنقطع مما كان يكوّن خطراً على الفرنسيين في أحواز مكناس.

